مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية
مجلد ٤٠ – عدد ٣ (٢٠٢٤): ٨٩-١٠٧

Damascus University Journal of arts and humanities sciences Vol 40-No.3 (2024):89-107

المقولات النّحويّة في دراسات المُحدثين
"مقولة التوكيد" أنموذجًا

عمر عاطف المقداد[١]، سكينة محمود موعد[٢]

١- طالب دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية.

٢- أستاذة دكتورة، فقه اللغة العربية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق. Sukaina.ma@damascusuniversity.edu.sy

الملخّص:

زعم بعضُ المُحدثين أنّ دراســـة النحو عن طريق المقولات النحوية أكثر فائدةً من طريقة علمائنا القُدامى، فأعادوا تقســيم الكلام العربيّ لينســجم مع هذه المقولات التي اعتمد عليها علماء اللغة الغربيّون في دراسة لغاتهم، وأدخلوا بعض المصطلحات الغربيّة إلى منهج دراسة اللغة مثل: المورفيم وغيره، مُدَّعين بذلك التجديد وتيسير النحو، وإضافة الحيويّة إليه، فتناول البحث مقولةَ التوكيد عند المُحدثين؛ ليبيّن ما لهذه الطريقة في دراسة اللغة وما عليها.

الكلمات المفتاحية: مقولة، النحو، مورفيم، المعاني، التوكيد، المُحدثون، الغربيّون.

تاريخ الإيداع: ٢٠٢٢/١١/١٣
تاريخ القبول: ٢٠٢٢/١٢/١٢

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

Grammatical Categories in Innovators Studies the emphasis theory as an example

Omar atef ALmiqdad[1], Soukaina mahmmod Maoed[2]
1-PhD student, Damascus University, College of Arts and Humanities, Department of Arabic Language.
2-Prof, College of Arts and Humanities, Department of Arabic Language, Damascus University. Sukaina.ma@damascusuniversity.edu.sy

Abstract:
Some innovators claimed that studying grammar by grammatical categories is more beneficial than the way of our old grammarians, so they redivided Arabic to conform with these claims that the western linguists depended on when studying their own language. They also inserted some terms into the approach of their study such as "morpheme" and other terms, claiming that modernization and simplification of grammar and adding liveliness to it. The research alluded to 'emphasis theory' in innovators studies to show the pros and cons of this approach in studying the language.

Key words: Categories, Grammar, Morpheme, Meanings, Emphasis, Innovators, Westerners.

Received:13 /11/2022
Accepted: 12/12/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

المقدّمة:

كان للمنهج الوصفي الذي طبع النصف الأول من القرن العشرين بطابعه تأثيرٌ قويٌّ في أساليب دراسة اللغات عمومًا واللغة العربيّة خصوصًا، فمنذ اطّلاع بعض المُحدثين العرب على كتابات الغربيّين الوصفيّة أو تتلمذهم على يد علماء الغرب الوصفيّين سعوا إلى تطبيق بعض ما في هذا المنهج على لغتنا العربيّة، ومن هذه المساعي دراسة النحو عن طريق المقولات النحويّة، زاعمين أنّهم بذلك يخلّصون النحو العربيّ من التأثيرات الفلسفية والمنطقيّة، ومن هؤلاء المُحدثين: إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، ومحمد الأنطاكي.

مصطلح (المقولات النحويّة) عند المُحدثين:

درج في كتب بعض المُحدثين ذكر تأثير التفكير الأرسطوطاليسي بما يحويه من منطق في دراسات السَّلف اللغوية، فكان من أثر هذا المنطق في رأيهم ظهور جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحويّ العام، وهي: الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية[١]، وليس هذا المدلول للمقولات ما يهدف البحث إلى الحديث عنه؛ إذ نهضت بهذه المهمة معظم دراسات المُحدثين في اللغة، فهي إمّا منطلقةٌ من أنّ هذه المقولات حقيقةٌ ثابتة في دراسة النحو العربيّ، وإمّا منطلقةٌ من أنّ النحو العربيّ ولا سيّما في عصر النحاة الأوائل خالٍ من هذه المقولات وأثرها. إنّما المُراد بالمقولات النحوية في هذا البحث ما بيّنه الأنطاكي بقوله: "يُراد بمصطلح المقولات النحويّة: المعاني التي يعبر عنها بواسطة المورفيمات. فالنوع والعدد والشخص والزمن والحالة الفعلية والتّبعيّة والغايّة والآلة.. الخ، كلها مقولات نحوية في الألسن تسعى المورفيمات إلى التعبير عنها. ويستطيع كلٌّ منّا أن يتصور ضخامة عددها، وتنوّع مذاهبها بالرجوع إلى معارفه اللغوية. وكما يختلف عدد المورفيمات تبعًا للألسن، كذلك يختلف بطبيعة الحال عدد المقولات، وكلما ضؤل نحو اللسان، قلَّت المقولات فيه. ولكن بعض الألسن فيها عدد كبير منها"[٢].

إنّ تعريف المقولات النحويّة هذا هو عينه تعريف فندريس في كتابه (اللغة) ومن الواضح أنّ تطرّق الأنطاكي إلى هذا المنهج إنّما هو جريانٌ مع التّيار المتأثّر بالدّراسات الغربيّة؛ فلم يزد الأنطاكي كلمة على ما قال فندريس في توضيح هذا المصطلح، إلّا أنّ مترجِمَي كتاب فندريس (اللغة) ترجما مصطلح (المورفيم) بـ (دوالّ النسبة) وعبّرا عن المقولات النحويّة بـ (الفصائل النحوية)[٣] وللأنطاكي تسمية أخرى للمقولات النحويّة، هي: المعاني النحويّة، قال: "وإنّ المورفيم هو العنصر الصوتي الدال على المعاني النحوية أو ما سميناه بالمقولات النحوية"[٤].

ومن أقدم الإشارات إلى المقولات النحويّة ما كتبه (مايبه) حول هذا الموضوع وترجمه محمد مندور في كتاب (منهج البحث في الأدب واللغة)[٥]، إذ قال في معرض حديثه عن علم الصيغ وعلم النظم: "وعوامل الصيغة، عندما تكون قواعد لموضع الكلمات المختلفة لا تُستخدم كما نتوقع إلّا في بناء الجملة. ولكنّ العوامل التي تتميّز بأصوات فيعطيها استقلالُها الصوتيّ قيمة ذاتية. يمكن أن يكون لها علاوةً على وظيفتها في بناء الجملة معنًى محسوس. وللألفاظ غالبًا صيغٌ مختلفة حسبما تدل عليه من شيء مفرد أو أشياء متعدّدة؛ فالأعداد مثلًا تكوّن مقولةً نحويّة نجد آثارها في عدد جم من اللغات"[٦].

---

[١] يُنظر: حسّان، تمّام (١٩٩٠)، ص: ١٨.

[٢] الأنطاكي (١٩٦٩)، ص: ٢٦٢.

[٣] فندريس، ج. (١٩٥٠)، ص: ١٢٥.

[٤] الأنطاكي، محمد (١٩٦٩)، ص: ٢٤٠.

[٥] وُلد مايبه في سنة ١٨٦٦م، وتوفي في سنة ١٩٣٦م، يُنظر: مايبه (٢٠١٥)، مقدمة المُترجم، ص: ١٠.

[٦] مايبه، انطوان (٢٠١٥)، ص: ٧٦.

ويبدو أنّ فندريس قد تابع أستاذه وصديقه مايبه في هذه الفكرة[٧]، إضافةً إلى ذكر مايبه اختلاف المقولات باختلاف الألسن، قال: "إحدى المقولات التي تحتل مكانًا أساسيًّا في لغة ما نكاد لا نجد لها وجودًا في لغة أخرى أو لا نجد لها إلّا وجودًا محدودًا"[٨] وقد ذكر مايبه أنّ للمقولات النحويّة أثرًا جوهريًّا في تحديد أنواع الجمل مع ما تحتمله هذه المقولات من اختلافات بين لغة وأخرى، قال: "ولزمنٍ طويلٍ كانت إحدى غلطات النحويّين الكبيرة هي محاولة العثور في كل اللغات على نفس المقولات أو ما يقابلها. ولقد دلّت التجربة في هذا الصّدد على أنّ التفاوت كبير. ومع ذلك فإنّه رغم اختلاف المقولات النحوية اختلافًا شديدًا نجد أنّه من الممكن أن نجمعها في أقسام تشبه تلك التي تجتمع فيها الأصوات المُختلفة. وبذلك يصبح تقسيم الجُمل إلى أنواع هو الآخر ممكنًا"[٩].

ومن أوائل المُحدثين العرب الذين أثاروا فكرة دراسة النحو عن طريق المقولات النحويّة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) حيث عبّر عن دراسة أبواب النحو بهذه الطريقة من دون ذكر مصطلح المقولات أو مرادفاته صراحةً، إذ قال: "فالنحاةُ حين قصروا النّحو على أواخر الكلمات وعلى تعرّف أحكامها قد ضيّقوا من حدوده الواسعة... فطرق الإثبات، والنفي، والتأكيد، والتوقيت، والتقديم، والتأخير، وغيرها من صور الكلام قد مرّوا بها من غير درس، إلّا ما كان منها ماسًّا بالإعراب، أو متّصلًا بأحكامه، وفاتهم لذلك كثيرٌ من فقه العربيّة، وتقدير أساليبها"[١٠] ويضرب لذلك مثلًا لمثل هذه الدّراسة باب النفي، فيقول: "فالنفيُ مثلًا كثير الدّوران في الكلام مُختلف الأساليب في العربيّة، متعدّد الأدوات. يُنفى بالحرف، وبالفعل، وبالاسم. وكان جديرًا أن يُدرس منفردًا لتعرُّف خصائصه، وتميّز أنواعه وأساليبه، ولكنّه دُرس على أبواب ممزّقًا..."[١١].

أمّا مهدي المخزومي فقد أطلق اسمَ (أساليب التعبير) على هذه الطريقة من دراسة النحو في كتابه (في النحو العربيّ نقد وتوجيه) داعيًا إلى إرجاع هذا النمط من الدّراسة إلى حظيرة النحو، فلا فرق عنده بين علميْ النحو والمعاني ما دام موضوع الدّراستين هو: الجملة، ورأى عند حديثه عن ضرورة دراسة بعض المقولات مثل: التأكيد والنفي والاستفهام نحويًّا أن يكون كل باب منها بابًا نحويًّا مستقلًا، فقال: "... وما أورده الكندي أمثلة من كلام العرب، وصور لغويّة تحفل بها العربيّة. والبحث عن أمثال هذه التعبيرات بحثٌ نحويٌّ خالص، تناوله النحاة بالأسلوب الذي تناوله به علماء المعاني. وكان مراعاة ما أحاط بالقول من مناسبات عند النحاة أساسًا لصحّة الكلام، كما كانت مراعاة ذلك عند علماء المعاني أساسًا لفصاحته. فأين الفرق إذًا بين الدّرس النحويّ ودراسة المعاني؟ لن يكون هناك من فرق ما دام موضوع الدّراستين هو: الجملة. وينطبق هذا على الأساليب اللغوية المختلفة من توكيد، أو نفي، أو استفهام، لأنّ الأساليب إنّما تُستخدم على النحو الذي يتّفق مع ما تتطلبه مناسبات القول، وحال المخاطب فيها..."[١٢].

---

[٧] قال مقدّم كتاب (اللغة) لفندريس هنري بر عند حديثه عن المنطق وتقدم اللغة ومساهمة فندريس في هذا الأمر: "والواقع أنّه كان يعتقد أنّ التفكير الإنساني واللغة يرتبطان أحدهما بالآخر بعرى وثيقة، وقد كان يجمعُ إلى تبحّره العظيم في مسائل المنطق اطّلاعًا دقيقًا على المسائل اللغوية، فراح يبيّن أنّ بعض (الحدود أو الفصائل) الأساسية يمكن استخلاصها من الدراسة المقارنة لجميع اللغات الإنسانية، معتمدًا في ذلك على دراسات الأستاذ مايبه أكثر اللغويين اصطباغًا بالفلسفة"، يُنظر: فندريس (١٩٥٠)، ص: ١٧. كما أنّ لمايبه إسهامات في كتاب اللغة لفندريس، حيث ذكر فندريس في الإهداء: "كنتُ قد اعتزمتُ إهداء هذا الكتاب إلى أستاذي وصديقي أنطوان مايبه، واليوم أقدّمه بالاتفاق معه تحيّة لذكرى علماء اللغة الفرنسيين"، يُنظر: فندريس (١٩٥٠)، صفحة الإهداء.

[٨] مايبه، انطوان (٢٠١٥)، ص: ٧٧.

[٩] المصدر السابق، ص: ٧٧.

[١٠] مصطفى، إبراهيم (١٩٩٢)، ص: ٢-٣.

[١١] المصدر السابق، ص: ٣-٤.

[١٢] المخزومي، مهدي (١٩٨٦)، ص: ٢٢٨.

وأطلقَ تمّام حسّان اسمَ (الأبواب النحويّة)[١٣] على هذا النمط من الدّراسة في مواضع من كتابه (مناهج البحث في اللغة)، وفصّل هذا الاسم في موضعٍ آخر من كتابه حيث قال فيه: "وإلى جانب ذلك يدرس النحو الأبواب العامّة لمعاني الجملة كالتقرير، والنفي، والاستفهام، والتأكيد، وهلمَّ جرًّا"[١٤]

إذًا لم يتّفق اللغويّون المُحدثون على تسميةٍ واحدة لهذا النمط من دراسة النَّحو؛ فأُطلقَت عليه عدة تسميات، منها: المقولات النحوية، والمعاني النحويّة، والفصائل النحويّة، وأساليب التعبير، والأبواب النحويّة.

أسس دراسة النحو عن طريق المقولات النحويّة:

لا يمكن دراسة النحو دراسةً شاملةً عن طريق المقولات النحويّة إلّا بعد إعادة تقسيم الكلام العربيّ تقسيمات جديدة؛ لذلك نجد أنّ جميع من حاولوا دراسة النحو عن طريق المقولات النحوية قد اهتموا بقضيّة تقسيم الكلام إلى أقسامٍ جديدة، أو إعادة هيكلة ما يتضمّنه كل قسمٍ من هذه الأقسام، جاء في كتاب (علم اللغة مقدّمة للقارئ العربيّ): "والفصيلة النحويّة نفسها يختلف معناها باختلاف اللغات؛ فالاسمُ فصيلةٌ نحويّة يتحدّد معناها باعتبار ما تقابله في اللغة موضوع الدَّرس: فمعنى الاسم في اللغة التي تتبع نظامًا نحويًّا ثلاثيًّا تنقسم فيه الكلمة إلى «اسم» و«فعل» و«أداة» يختلف عن معنى الاسم في نظامٍ نحويّ خماسيّ تنقسم فيه الكلمة إلى «اسم» و«فعل» و«أداة» و«صفة» و«ضمير»، فمن اللغات ما يميّز كلًّا من الصفة والضمير من «الاسم» و«الفعل» و«الأداة» من الناحية الشكليّة"[١٥] ولذلك وجدنا تمّام حسّان قد قسم الكَلِم أقسامًا سبعة، إذ قال: "من هنا يتّضح أنّ الأقسام السبعة التي ارتضيناها للكلم موضحين بها مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل هي كما يأتي: الاسم –الصفة –الفعل– الضمير– الخالفة– الظرف– الأداة"[١٦] وإنْ شكّ في جدوى تقسيمه؛ إذ أقرّ بأنّ بعض التقسيمات يمكن ردّه إلى باب الاسم، فقال: "ومما تقدّم عرفنا أنّ الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحيانًا، ومع الضمائر أحيانًا أخرى، ومع الظروف في بعض الحالات مما قد يثير التساؤل حول جدوى إفرادها بقسم خاص ليست الصفات منه ولا الضمائر ولا الخوالف ولا الظروف..."[١٧]

ويبدو أنّ هذا التقسيم عنده وتبيان خصائص كل قسم من الأقسام إنّما هو تمهيد لضم بعض هذه الأقسام إلى فصائل نحويّة محدّدة، من ذلك دلالة بعض الأقسام عنده على الزمن، فبعد التقسيم الجديد يستطيع أنْ يُدخِل الصفة (الاسم المشتق) ضمن مقولة الزمن وإخراج الاسم منها، قال: "إذا كان الفعل يدل على الزمن دلالة صرفيّة بحكم مبناه حتى وهو خارج السياق، فإنّ الصفات لا تدل دلالة صرفيّة على الزمن، وإنّما تُشرب معنى الزمن النحوي في السياق من باب تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد بعينه... ومعنى هذا أنّ زمن الفعل يكون صرفيًّا في الإفراد ونحويًّا في السياق، ولكن ما يُنسب إلى الصفة من معنى الزمن لا يمكن أن يُنسب إليها مفردةً خارج السياق وإنّما يكون الزمن وظيفة للصفة في السياق فقط، أي: أنّ زمن الصفة نحويّ ولا يكون صرفيًّا أبدًا. وبهذا تمتاز الصفة بقبولها معنى الزمن عن الأسماء، فالزمن ليس جزءًا من معنى الأسماء..."[١٨].

---

[١٣] يُنظر: حسّان، تمّام (١٩٩٠)، ص: ١٧٢، و: الأنطاكي، محمّد (١٩٦٩)، ص: ٢٣٠.

[١٤] حسّان، تمّام (١٩٩٠)، ص: ١٩٥.

[١٥] السعران، محمود (د. ت)، ص: ٢٣٨.

[١٦] حسّان، تمّام (١٩٩٤)، ص: ٩٠.

[١٧] المصدر السابق، ص: ٩٦.

[١٨] المصدر السابق، ص: ١٠٢.

وكذلك قسم الدكتور مهدي المخزومي الكَلِم تقسيمات جديدةً متابعًا بعض تقسيمات الكوفيين من ناحية، وخارجًا عنها من نواحٍ أخرى ولا سيّما في تقسيمات الفعل، فقال عند حديثه عن فعل الأمر وأدلة إخراجه من باب الأفعال: "وأكبر الظنّ أنّ بناء (افعلْ) ليس بفعل، كما يُفهم من هذه الكلمة؛ لأنّ الفعل يتميّز بشيئين: أوّلهما: أنّه مقترن بالدلالة على الزمان، وثانيهما: أنّه يبنى على المسند إليه، ويُحمل عليه. وبناء (افعلْ) خلو من هاتين الميزتين، فلا دلالة على الزمان بصيغته، ولا إسناد فيه... وأمّا كونه خلوًا من الإسناد فإنّ إسناده المزعوم إنّما يقتصر على ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو نون النسوة، أو ياء المُخاطبة، أو الضمير المستتر في (افعلْ) المقدَّر بـ (أنتَ) كما يزعمون. ولا إسناد في رأينا إلى مثل هذه الكنايات؛ لأنّها ليست أسماء أو ضمائر كما يزعم النحاة، بل هي كنايات أو إشارات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده"[١٩].

أعاد المخزومي هيكلة قسم الأفعال، وأخرج منها فعل الأمر؛ ثم أخرج الضمائر المتصلة بفعل الأمر الدالّة على الفاعل من باب الأسماء والضمائر على السواء وسمّاها (كنايات) لتشير إلى جنس المخاطب أو عدده، أي: ليدخلها تحت بابَي: (مقولة الجنس) و(مقولة العدد).

وخُصِّصَت أطروحة دكتوراه للباحث (إن سوب لي) في الجامعة الأردنية لدراسة النحو عن طريق المقولات النحويّة تحت عنوان (الفصائل النحويّة في اللغة العربيّة)[٢٠] وهي من أكثر الدّراسات التي تناولت المقولات النحوية شمولًا، لا من حيث نقد المنهج والأصول، وإنّما من حيث تناول الجملة العربيّة عبر هذا المنهج، فقد ذكر الباحث في مقدمة أطروحته أنّه سيبدأ بتقسيم الكلمة تقسيما ينسجم مع الفصائل النحوية، فقال: "وكتب بعض الباحثين العرب المُحدثين عن الفصائل النّحويّة بشكل جزئي، مما اضطرني إلى الاطلاع على بعض المراجع الأجنبيّة أحيانًا. وأحاول أن أبدأ هذه الدّراسة بتقسيم الكلمة تقسيمًا ينسجم مع الفصائل النحويّة"[٢١] فتقسيم الكلمة يتبع الفصائل النحويّة أو بعبارة الباحث: ينسجم معها.

وأمّا الأنطاكي فلم يفرد لتقسيم الكَلِم مبحثًا مستقلًا، ولكنّه أشار في مطاوي بحثه إلى إخراج بعض المباحث من قسمٍ من أقسام الكَلِم وإدخالها في آخر لتعبّر عن مقولات نحويّة ألصق بها، فقال في الحديث عن الأفعال الناقصة: "فهذه الأفعال الناقصة ... ليست في واقعها غير أدوات أو مورفيمات تدخل الجمل لتدلّ على معانٍ نحويّة مختلفة. فقولنا: (زيدٌ مسافر)، ثم قولنا: (كان زيدٌ مسافرًا) لا يختلفان إلّا في الزمن الذي جرّته (كان) إلى الماضي في العبارة الثانية، أمّا الذي حمل النحاة على عدّها أفعالًا فهو أنّهم رأوْها تتصرّف كما تتصرف الأفعال. لكن التصرّف هنا لا يعنينا. الذي يعنينا فقط هو الوظيفة التي يقوم بها اللفظ في العبارة. وإذا كانت الأفعال الناقصة لا تعبّر إلّا عن مقولات نحويّة فهي إذًا مورفيمات كسائر المورفيمات الأخرى"[٢٢].

وأمّا الأساس الثاني الذي تقوم عليه دراسةُ النحو عن طريق المقولات بعد (إعادة تقسيم الكلام العربي) فهو: المورفيمات، بل إنّ دراسة النحو عن طريق المقولات سمّاها بعضهم دراسة النحو عن طريق المورفيمات؛ إذ إنّ كل مورفيم يعبّر عن مقولةٍ نحويّة كما ظهر في حديث الأنطاكي السابق، والمورفيم عند الأنطاكي: "ألفاظ تدل على المعاني الرابطة بين الماهيّات"[٢٣] وهو يتابع بهذا

---

[١٩] المخزومي، مهدي (١٩٨٦)، ص: ١٢٠.

[٢٠] نُوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٦م، في كلية الدّراسات العليا –الجامعة الأردنية.

[٢١] لي، إن سوب (١٩٩٨)، ص: ٣.

[٢٢] الأنطاكي، محمد (١٩٦٩)، ص: ٢٣٣-٢٣٤.

[٢٣] المصدر السابق، ص: ٢٣٠.

التعريف فندريس الذي عرّف المورفيم بـــ : "عنصر صوتيّ (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع أحيانًا) يشير إلى النسب النحويّة التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض"[٢٤].

وكذلك لم يخرج السـعران عن حدود تعريف فندريس عند تعريفه المورفيم، فقال: "أمّا العنصـر الثاني فهو العلاقة أو العلاقات التي تنشأ بين المُدركات (أو المعاني)، وهذا العنصر يُسمى في الاصطلاح اللغوي (المورفيم) Morpheme"[٢٥] ونحا الدكتور تمام حسّان بالمورفيمات منحى صـــرفيًّا، فقال في تمثيل المورفيمات: "طائفة من (المباني) Morphemes تتمثّل في الصـــيغ الصـــرفيّة وفي اللواصق والزوائد والأدوات فتدلُّ هذه المباني على تلك المعاني أحيانًا بوجودها إيجابًا وأحيانًا بعدمها سلبًا"[٢٦].

وينقل الســـعران تعريف بلوخ وتراجر للمورفيم حيث يخالف تعريفهما تعريف فندريس، فيقول: "وهذا تعريف بلوخ وتراجر للمورفيم: (وهما من كبار لغويي المدرسة الأمريكية، وتعريفهما للمورفيم يخالف ما أوردناه من تعريف فندريس) فهو عندهما «أي شكل، سواء أكان حُرًّا أم مقيّدًا، لا يمكن تقســيمه إلى أجزاء أصـــغر هو مورفيم، وهكذا فالكلمات: play، person، man، كلٌّ منها مكوّن من مورفيم واحد، أمّا: personal، manly، played، فكلماتٌ مركّبة لمّا كان كل منها يحتوي على مورفيم مقيّد (al- ly- ed)»"[٢٧].

ولعلّ أوضح تعريف للمورفيم ما ورد في كتاب (موجز تاريخ علم اللغة)، حيث جاء فيه: "المورفيم: هو الوحدة المُميِّزة الصغرى في التحليل القواعدي، وهو ذو أهميّة مركزيّة في الصـرف بشكل خاص. وهو المفهوم العلميّ البديل لمفهوم الكلمة؛ لأنَّ المفهوم الأخير يصـعب التعامل به في هذا الصَّـدد، فضـلًا عن أنّ الكلمة يمكن أن تكون بنية مركبة من الناحية القواعديّة، من هنا فالمورفيم يُنظر إليه باعتباره الوحدة الوظيفيّة الصـــغرى في تركيب الكلمات"[٢٨] فالوظيفية التمييزية للمورفيم هي ما منحته قيمته في تحديد المقولات النحويّة، وتبيان الفروق بينها؛ وقد صرّح تمّام حسّان بذلك في كتابه (مناهج البحث في اللغة) عند حديثه عن الباب من وجهة نظر علم اللغة العام، إذ قال: "الباب اصطلاح من علم اللغة العام، له معنى العموم لا الشمول. وهو، إذا صح أن نستعمل اصطلاحات دي سوسير، يستعمل بالنسبة إلى اللغة المعيّنة، ثم هو وسيلة تقسيمية لا يمكن التعبير عنها على النمط الوجودي، فلا ننسب له وجودًا خارجيًّا، ويمكن إنشاء نظام من الأبواب في اللغة، يعبّر عن كل باب منه مورفيم معيّن"[٢٩].

دراسة مبحث التوكيد في العربيّة على منهج المقولات النّحويّة:

امتدّ التوكيد على مساحة واسعة من دراساتنا اللغوية، وربما يفسّر هذا الامتداد الواسع قابليّةُ التوكيد للانطواء تحت علمين من أهم علوم العربيّة هما: علما النحو والمعاني، فالنحو يبحث في الجملة وصـحّتها وموافقتها نظام العرب في كلامهم، ويدرس التوكيد فيها منطلقًا من أثره في التركيب وتأثره به، وما يُحدثه في بنية الجملة، وعلم المعاني ينطلق من بلاغة التوكيد وأشـــكاله وأثره في معنى الجملة العام، وما دام العلمان ينطلقان من الجملة –وإنْ كان أحدهما ينطلق من بنيتها وتركيب عناصـــرها، والثاني من معناها العام وأثره في بلاغتها– فلا بُدّ أن يلتقيا في مبحث التوكيد؛ إذ لا تكاد تخلو جملة من جمل العربيّة من أن تكون مؤكَّدةً أو خالية من التوكيد، وهذا ما فطن له الأنطاكي عند دراســة التوكيد على منهج المقولات، حيث قال: "التوكيد تثبيت الشـــيء في النفس، وتقوية

[٢٤] فندريس، ج (١٩٥٠)، ص: ١٠٥. وأطلق مُترجِما الكتاب اسم (دال النسبة) على المورفيم، ويبدو أنّ تسميتهما هذه مستوحاةٌ من تعريف فندريس نفسه.

[٢٥] السعران، محمود (د.ت)، ص٢١٦.

[٢٦] حسّان، تمّام (١٩٩٤)، ص: ٣٦.

[٢٧] السعران، محمود (د.ت)، ص: ٢٣٠–٢٣١.

[٢٨] روبنز، ر.هـ (١٩٩٧)، ص: ٨.

[٢٩] حسّان، تمّام (١٩٩٠)، ص: ١٧٢.

أمره. والغرض منه: إزالة ما علق في نفس المخاطب من شــكوك، وإماطة ما خالجه من شُــبهات. وقد أولعت العربيّة بهذه المقولة النحويّة ولوعًا زائدًا، حتى لا تكاد جملة من جملها تخلو من أداة من أدواتها، أو صورة من صورها"[٣٠].

وتجدرُ الإشــارة إلى أنّ إبراهيم مصــطفى هو فاتح باب دراســة بعض المقولات النحويّة في اللغة العربيّة ومنها التوكيد، فقال: "لو جُمعت أســاليب التوكيد في العربيّة –ما ذُكر منها وما لم يُذكر– وبُيّن ما يكون تنبيهًا للســامع، وما يكون تأكيدًا للخبر، وما يكون تقوية لرغبة، لكانَ أقربَ إلى أنْ تُدرس كل أنواع التوكيد، ويبين لكل نوعٍ موضـعه، ولكان أدنى إلى توضـيح أسـاليب العربيّة وسرّها في التعبير"[٣١] فمصطفى يريد حشر جميع أدوات التوكيد وأساليبه في مقولة واحدة أو أسلوب واحد والإحاطة به، ودراسته في بابٍ من أبواب النحو، هذه الدعوى لقيت أذنًا صـاغية عند الدكتور مهدي المخزومي الذي افتتح دراسـته مقولة التوكيد (أسـلوب التوكيد) بذكر قصـور دراسـات السَّـلف في هذا المبحث، فقال: "وكان النحاة قد عرضـوا للتوكيد، وعقدوا له بابًا خاصًّـا به، ولكنّهم قصـروا معالجتهم هذا الموضــوع الحيوي على جانبٍ من جوانبه. ولم يكن هذا الجانب أجمل جوانبه ولا أهمها؛ لأنّهم لم يكونوا ليعنوا به لولا ما له صـلة بالعامل، وبالتبعية للمعمول، وتسـلط العامل عليه، وبهذا فاتهم من هذا الموضـوع الحي أكثر جوانبه قوةً وحياةً"[٣٢] وهذا غلطٌ على السَّـلف، وادّعاءٌ ينفيه ما أثمروه من جهود في الدّراسـات اللغوية بما فيها التوكيد من ناحية، ومحاولةٌ للتخلّص من نظرية العامل وأثرها في دراســة اللغة العربيّة من ناحية ثانية باتّباع هذا النمط من الدّراســات، إنّ نظرة السَّــلف إلى التوكيد لم تكن نظرة قاصرة، بل إنّهم أدركوا ما له من أهمية في توجيه معنى الجملة، فدرسوا أدواته مفرّقةً على أبواب النحو ليكون عملهم متَّسقًا واتّجاه واحد، فما له أثرٌ في التركيب، وموضع محدّد في الجملة لِيُلْحِقَها بالكلام العربيّ مقدّمٌ على غيره؛ إذ صحّة الجملة العربيّة، وموافقتها نظـام اللغـة خطوةٌ أولى، وبلاغتها وارتقاؤها في التعبير خطوة ثـانيـة، فـالمنطق أن يُبـدأ بـالخطوة الأولى ثم الثانيـة، ولا يعني ذلك تعارضهما إنما تكاملهما وتتابعهما؛ لذلك كان أبرز علماء المعاني نحويين من الطراز الأوّل وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني[٣٣].

وسـيبويه نفسـه بحث في التوكيد وأثره في بعض الشـواهد في كتابه خارج إطار التوكيدين اللفظي والمعنوي المذكورين في كُتب النحو تحت باب التوابع، فجاء في باب (ما يكون المصدرُ فيه توكيدًا لنفسه نصبًا): "وذلك قولك: له عليَّ ألفُ درهم عُرفًا. ومثل قول الأحوص:

إنّي لأمنحُك الصُدود وإنّني قَسَمًا إليك مع الصدود لأَمْيَلُ

وإنّما صـار توكيدًا لنفسـه؛ لأنّه حين قال: له عليّ، فقد أقرَّ واعترف، وحين قال: لأَمْيَلُ، عُلم أنّه بعد حلفٍ، ولكنّه قال: عُرفًا وقَسَمًا توكيدًا كما أنّه إذا قال: سِيرَ عليه، فقد عُلم أنّه كان سيرٌ، ثم قال: سيرًا توكيدًا. واعلمْ أنّه قد تدخل الألفُ واللامُ في التوكيد في هذه المصــادر المتمكّنة التي تكون بدلًا من اللفظ بالفعل، كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاســتفهام، فأجرها في هذا الباب مُجراها هناك. وكذلك الإضــافة بمنزلة الألف واللام. فأمّا المضــاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وترى الجِبَال تَحْسَــبُها جامدةً وَهِيَ تَمُرُّ مرَّ السحاب صنعَ اللهِ﴾[٣٤]، وقال الله تبارك وتعالى ﴿ويومئذٍ يفرحُ المؤمنونَ ○ بنصر الله ينصرُ من يشاءُ وهُوَ العزيز الرحيمُ ○ وَعْدَ اللهِ

[٣٠] الأنطاكي، محمد (١٩٦٩)، ص: ٢٦٤.

[٣١] مصطفى، إبراهيم (١٩٩٢)، ص:٥–٦.

[٣٢] المخزومي، مهدي (١٩٨٦)، ص: ٢٣٤.

[٣٣] يُنظر: مطلوب، أحمد (١٩٧٣)، ص: ١٨. وللجرجاني في النحو مثلًا: (الجُمل) و(العوامل المئة).

[٣٤] الآية: ٨٨ من سورة النمل.

لا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَه﴾[٣٥]، وقال جلَّ وعزَّ: ﴿الذي أحسنَ كلَّ شيءٍ خَلقَه﴾[٣٦]، وقال جل ثناؤه: ﴿والمُحصناتُ من النّساء إلّا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُم﴾[٣٧]، ومن ذلك: اللهُ أكبرُ دعوةَ الحق. لأنّه لمّا قال جلّ وعز: (مرَّ السحاب)، وقال: (أحسنَ كلَّ شيء)، عُلمَ أنّه خلقٌ وصنعٌ، ولكنّه وكَّد وثبّت للعباد، ولمّا قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهَاتُكُم﴾[٣٨] حتى انقضى الكلامُ، علمَ المخاطبون أنّ هذا مكتوب عليهم، مثبّت عليهم، وقال: كتابَ الله توكيدًا كما قال: صنعَ الله، وكذلك: وعدَ الله؛ لأنّ الكلام الذي قبله وعدٌ وصنعٌ ، فكأنّه قال جلَّ وعزَّ: وعْدًا وصُنعًا وخَلقًا وكِتابًا، وكذلك: دعوةَ الحق؛ لأنّه قد عُلم أنّ قولك: الله أكبرُ، دعاءُ الحقِّ ولكنّه توكيد، كأنّه قال: دعاءً حقًّا..."[٣٩] فهل بقي دليلٌ أوضح من هذا على فهم نحاتنا القدماء أسلوب التوكيد وأثره في المعنى العام للجمل، ومراعاته لأحوال السامع والمتكلّم! ولكنّ الهجوم على العامل الذي يميز الدّراسات اللغوية العربيّة حرمَ كثيرًا من المُحدثين الاستفادة من تراثنا اللغوي الضخم، ثم كان أن عرضَ الأنطاكي مقولةَ التوكيد في كتابه (دراسات في فقه اللغة)[٤٠]عرضًا يُشبه عرضَ الدكتور المخزومي هذا الموضوع، مُتَّبِعًا له في كثيرٍ مما جاء في هذا الباب[٤١]، فبدأ بمعناه والغرض منه، ثم استعرض المورفيمات التي تستخدمها العربيّة للتعبير عن مقولة واحدة، هي مقولة التوكيد[٤٢]، وظاهرٌ من دراسة أسلوب التوكيد على هذا النحو اتّباع منهج المقولات الذي سبق الحديث عنه عند الغربيّين في محاولة للتخلص من العامل وأثره في النحو العربيّ، والحق إنّ تردّد الجملة العربيّة عند البلاغيين بين الخبريّة والإنشائية، أغرى بدراسة مبحث التوكيد على هذا النمط لغزارة المادّة العلميّة التي يجدها الباحث تحت هذه المقولة، فالخبر عند البلاغيّين إمّا أن يكون ابتدائيًّا، وإمّا أن يكون طلبيًّا، وإمّا أن يكون إنكاريًّا، والخبر الابتدائي عند البلاغيّين يخلو من المُؤكِّدات، والخبر الطلبيّ يتضمّن مُؤكِّدًا واحدًا؛ لأنّه يراعي الشكَّ عند السامع فاحتاج إلى توكيده، والخبر الإنكاريّ يتضمّن أكثر من مؤكِّد؛ لأنّه يراعي حالة الإنكار عند السامع فتطلّب ذلك توكيد الجملة بأكثر من مُؤكِّد[٤٣]؛ لذلك وجدنا الكثير من الدراسات الحديثة قد أخذت تطبّق مقولة التوكيد على القرآن الكريم أو بعض سوره، أو على الحديث النبوي الشريف أو على شعر شاعر، أو نثر ناثر، متناولة أقسام التوكيد وصوره، مُظهرةً بلاغته وأثره في المتلقي ومنها: (التوكيد في القرآن الكريم)[٤٤]، و: (أساليب التوكيد في صحيح مسلم)[٤٥]، و: (التوكيد في القرآن الكريم دراسة تطبيقية)[٤٦]، و: (دلالة أسلوب التوكيد في سورة

[٣٥] الآية: ٤–٥ –٦ من سورة الروم.

[٣٦] الآية: ٧ من سورة السجدة.

[٣٧] الآية: ٢٤ من سورة النساء.

[٣٨] الآية: ٢٣ من سورة النساء.

[٣٩] سيبويه، أبو بشر (١٩٨٨)، ١/٣٨٠–٣٨١. ويُنظر: عبيزة، عائشة (٢٠٠٨)، ص: ٥١–٥٢. ويُنظر: سيبويه، أبو بشر (١٩٨٨)، ١٠٤/٣.

[٤٠] الأنطاكي، محمّد (١٩٦٩)، ص: ٢٦٤. والمعروف بـ (الوجيز في فقه اللغة) في طبعاته الأولى.

[٤١] يُنظر: المخزومي، مهدي (١٩٨٦)، ص: ٢٣٤.

[٤٢] الأنطاكي، محمد (١٩٦٩)، ص: ٢٧٣.

[٤٣] يُنظر: السَّكاكي، أبو يعقوب (٢٠٠٠)، ص: ٢٥٨. ويُنظر: الخطيب القزويني، جلال الدين (١٩٩٣)، ٦٩/١.

[٤٤] للباحث: فخر صالح سليمان قدارة، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور: طه الزيني، جامعة الأزهر، ١٩٧٨م.

[٤٥] للباحث: عصام الدين سر الختم، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور: عبد الجبار بلال منير، جامعة أم درمان الإسلاميّة، ٢٠٠٤م.

[٤٦] للدكتور: عبد الله بن حامد كمبيجو، بحث مجلة، منشور في: المجلة العلميّة لكليّة الآداب، جامعة بنها، العدد: ٢٤، كانون الثاني/٢٠١١م.

الزخرف)[٤٧]، وغيرها من الرسائل العلميّة، ولعلّ أشمل دراسة لأسلوب التوكيد فيما اطّلعت عليه ما كتبته الباحثة: (عائشة عبيزة) تحت عنوان: (دراسة وظيفيّة لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم)[٤٨]؛ إذ تناولت الباحثة أسلوب التوكيد بين القدماء والمُحدثين، كما تناولت الفكر اللغوي الذي درس هذا الأسلوب بين النحويين والبلاغيين، ولا يخفى تأثُّرها بالمنهج الغربيّ الحديث في دراستها هذه. والمُلاحظ أنّ النسبة الأكبر من دراسة أسلوب التوكيد اتّجهت نحو دراسته في القرآن الكريم؛ ولعلّ السبب يكمن في صحّة جمل القرآن الكريم نحويًّا صحّةً مُطلقة واتّخاذها شواهد على قواعد العربيّة، فما دامت صحّة الجملة مضمونة –وهي الخطوة الأولى التي يقوم بها النحو– فليُفتح الباب واسعًا لدراسة ما تتضمنه هذه الجملة من معانٍ ودلالات، وأثرٍ في الخطاب والمُخاطَب، ولا شكَّ إذًا في أنّ بعض هذه التطبيقات تكشف عن وجهٍ مشرقٍ في دراساتنا اللغوية، لكنّه وجهٌ منبثقٌ ممن فقهوا العربيّة، وأدركوا ما فيها من دقّة وبيان، وهم علماؤنا الأوائل، فلا مشكلة إذًا في دراسة هذا الأسلوب، ولا خطر في تطبيقه على البيان العربيّ ما دام من أصل ثابت، لكنّ الخطر في جعل دراسة هذه الأساليب بديلًا عن منهج السَّلف المستقر في دراسة الجملة العربيّة، اتّباعًا للغربيّين الذين نهضت الدراسات اللغوية عندهم منذ دي سوسير ومتّبعيه[٤٩].

صور التوكيد وأشكاله بين القدماء والمُحدثين:

أدرك علماؤنا القدماء أنّ فائدة التوكيد: "تمكين المعنى في نفس المُخاطب، وإزالة الغلط في التأويل. وذلك من قبل أنّ المجاز في كلامهم كثيرٌ شائع، يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه، وبالمسبّب عن السبّب، ويقولون: قام زيد، وجاز أنْ يكون الفاعل غلامه أو ولده، وقام القوم، ويكون القائم أكثرهم ونحوهم ممن ينطلق عليه اسم القوم، وإذا كان كذلك وقلت: جاء زيد، ربما تتوهم من السامع غفلةً عن اسم المخبر عنه أو ذهابًا عن مُراده؛ فيحمله على المجاز، فيُزال ذلك الوهم بتكرير الاسم، فيقال: جاءني زيدٌ زيدٌ. وكذلك (النفس) و(العين) إذا قلت: جاءني زيدٌ نفسه أو عينه؛ فيزيل التأكيد ظنّ المخاطَب من إرادة المجاز، ويؤمن من غفلته... و(كل) و(أجمعون) يفيدان الإحاطة والعموم"[٥٠] يتّضح من هذا الاقتباس فهم السَّلف حقيقة التوكيد بأشكاله ومعانيه وأثره في الجملة، أمّا **التوكيد عندهم فنوعان:**

التوكيد بالتّكرار اللفظي، والتوكيد بالتكرار المعنوي: وهذه تسمية الأنطاكي[٥١]، فقد ألصق المعنى العام للتوكيد بالتسمية: وهو تكرار المعنى بنوعيه اللفظي والمعنوي. أمّا التوكيد اللفظي فقد درس السَّلف أقسامه وفائدته وأثره في الجملة، وتطرّقوا إلى قضايا توكيد المُظهر والمضمر، وتوكيد النكرة، وطريقة نظم العرب هذا التوكيد في الجملة، وما يوافق كلام العرب منه وما لا يوافقه[٥٢]، وأما التوكيد المعنوي فهو معروفٌ عند النحاة، ومن ألفاظه: النفس، والعين..[٥٣] ومن التوكيد المعنوي: "ما كان قائمًا على تكرار مضمون

---

[٤٧] للباحثة الدكتورة: انتصار خلف سلمان الشرع، بحث مجلة، منشور في: مجلة كليّة التربيّة الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد: ٢٩، تشرين الأوّل/٢٠١٦.

[٤٨] وهي رسالة دكتوراه بإشراف الدكتور: السعيد هادف، جامعة الحاج لخضر بباتة، الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ م.

[٤٩] يُنظر: بشر، كمال (٢٠٠٥)، ص: ٨٦. و: قدور، أحمد (٢٠٠٨)، ص: ٢١.

[٥٠] يُنظر: ابن يعيش، موفق الدين (د.ت)، ٣/٤٠-٤١، و: قداره، فخر (١٩٧٨)، ص: ٨.

[٥١] الأنطاكي، محمد (١٩٦٩)، ص: ٢٦٤.

[٥٢] يُنظر: ابن يعيش، موفق الدين (د.ت)، ٣/٤١، وما بعدها.

[٥٣] للتوسّع يُنظر ما جمعه الباحث علي السماني يوسف آدم حول ألفاظ التوكيد المعنوي في بحثه لنيل درجة الماجستير في جامعة أم درمان الإسلامية، المعنون بـ (أدوات التوكيد في المعلقات السبع)، ص: ٢، وما بعدها. ويُنظر: سر الختم، عصام الدين (٢٠٠٤)، ص: ٤٤، وما بعدها.

الجملة الأولى بجملة أخرى ذات لفظ مختلف"[٥٤] وقد نبّه الأنطاكي إلى أنّ هذا النمط لا يدخل في الدراسة النحوية، فقال: "وعلى كلٍ فإنّ هذا النوع من التوكيد لا يدخل في الدّراسة النّحوية؛ لعدم وجود علاقة له بنظم الجملة وتركيبها، ذلك النَّظم الذي هو الموضوع الوحيد للنحو، وإنّما يدخل في علم الأساليب (الستلستيك). وقد فطن إلى ذلك علماؤنا القدماء فجعلوه في علم المعاني لا في علم النحو، وأفاضوا فيه هناك إفاضةً زائدة"[٥٥]. وأحال المخزومي إلى كتب علم المعاني عند الكلام على هذا النمط من التوكيد من دون تعمّق فيه[٥٦]. وقد تحدّث البلاغيون عن هذا النمط تحت باب (الفصل)[٥٧]، وتحدّث عنه سيبويه في كتابه عند حديثه عن باب: (ما يكون المصدرُ فيه توكيدًا لنفسه نصبًا) [٥٨] كما سلف. ولا بُدّ من الإشارة إلى إحسان الدكتور قدارة حين أفرد نوني التوكيد بفصل مستقل في درسِه باب التوكيد في القرآن الكريم[٥٩]؛ وبيّن ذلك بقوله: "الأسماء في اللغة تؤكَّد تأكيدًا لفظيًّا ومعنويًا، والأفعال تؤكَّد تأكيدًا لفظيًّا، ولا تؤكَّد تأكيدًا معنويًّا، ولكنّها تؤكَّد بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة، فكان ذلك عوضًا عن تأكيدها تأكيدًا معنويًّا"[٦٠].

هذه إشارات تكاد تكون أشبه بحسوة طائر من بحر التوكيد واهتمام السَّلف به؛ إذ ليس اهتمام هذا البحث بدَرْسِ ظاهرة التوكيد عند السَّلف –إذ قُتلت درسًا، وكثرة الأبحاث التي ذكرت في هذا البحث وغيره دليل على ذلك– بقدر اهتمامه بمنهج دراسة هذه الظاهرة بين القدماء والمُحدثين الذين أرادوا دراسته حسب منهج المقولات القائم على إعادة تقسيم الكَلِم العربيّ منطلقًا من المورفيمات كما بُيّن في (أسس دراسة النحو عن طريق المقولات النحوية)؛ وتقييم هذا المنهج.

بعض صور التوكيد وأشكاله عند المُحدثين مما لم يُدرس نحويًّا تحت مبحث التوكيد:

ذكر المخزومي أنّ للتوكيد صورًا كثيرةً لم يذكرها النحاة تحت باب التوكيد، فقال: "فهناك التوكيد بالقسم، والتوكيد بالقصر، والتوكيد بالتقديم، وهناك أدوات كثيرة مفرّقة مبثوثة هنا وهناك من أبواب النحو، يؤكد بها الجمل الفعليّة، ويؤكد بها الجمل الاسمية، وهناك صور أخرى لا أزعم أنّهم كانوا يجهلونها ولكنّهم تجاهلوها"[٦١] ثم قسم المخزومي التوكيد إلى: التوكيد بالأداة، وفرّق أدوات التوكيد على: ١– ما يختص بالأسماء. ٢– ما يختص بالأفعال. ٣– ما يتصل بالأسماء والأفعال. ثم ذكر أسلوب القصر وجعل تحته: القصر بالتعريف مع ضمير الفصل، أو العماد، أو من دونه، ثم ذكر من الأدوات التي تستخدم لتوكيد الكلام وتقويته: الباء، ومن، وإنْ، من حروف الزيادة، ثم ذكر التوكيد بغير أداة، وجعل منه: التوكيد بالتقديم والتوكيد بالتكرار، وانتهى إلى أنّه لم يستوف صور التوكيد، قال: "ولم يكن ما عرضتُ له هنا هو كل ما للتوكيد من صور، فقد استوفى أصحاب علم المعاني صوره، ومن اليسير الرجوع إلى أقوالهم وآرائهم"[٦٢]. وقد كان حديث المخزومي حديثًا مختصرًا؛ إذ لم يأتِ على ذكر الوظائف النحويّة وأثرها في النظم لما عرضه من صور التوكيد، إنّما كان حديثه أشبه بإشارات إلى بعض ما يمكن درسه تحت باب التوكيد. وتابع الأنطاكي حديثَ

[٥٤] الأنطاكي، محمد (١٩٦٩)، ص: ٢٦٥.

[٥٥] المصدر السابق، ص: ٢٦٦.

[٥٦] المخزومي، مهدي (١٩٨٦)، ص: ٢٤٤.

[٥٧] يُنظر: عبّاس، فضل حسن (١٩٩٧)، ص: ٤٠٥.

[٥٨] سيبويه، أبو بشر (١٩٨٨)، ١/٣٨٠–٣٨١. ويُنظر: عبيزة، عائشة (٢٠٠٨)، ص: ٥١–٥٢.

[٥٩] يُنظر: قدارة، فخر (١٩٧٨)، ص: ٤٩، وما بعدها.

[٦٠] السابق، ص: ٢.

[٦١] المخزومي، مهدي (١٩٨٦)، ص: ٢٣٥.

[٦٢] السابق، ص: ٢٤٥. ويُنظر مبحث التوكيد عنده من الصفحة: ٢٣٤ إلى الصفحة ٢٤٥.

المخزومي عن التوكيد، ولكن بزيادة تفريعات ما ذكره المخزومي، فذكر التوكيد بالفصـــل، والتوكيد بالتقديم، والتوكيد بالتعريف، والتوكيد بالمصـدر، والتوكيد بالتضـعيف، والتوكيد بالنفي، والتوكيد بالقسَـم، والتوكيد بالأداة واسـتعرض تحت التوكيد بالأداة بعض الأدوات التي تفيد معنى التوكيد. وانتهى إلى أنّه لخّص المورفيمات الكثيرة التي تسـتخدمها العربيّة للتعبير عن مقولة واحدة، هي مقولة التوكيد[٦٣]. وسيكتفي البحث بالتعقيب على بعض ما في قسم التوكيد بالأداة لعلّه يكشف عن المنهج المتّبع في بعض دراسات المُحدثين في دَرْسِهم التوكيد.

التوكيد بالأداة: كان حديثا المخزومي والأنطاكي عن الأدوات التي تدرج تحت باب التوكيد مُوجزًا، فقلّما تعرضـوا لأصـل الأداة ووظيفتها؛ إذ يظهر أنّ غايتهم فتح هذا الباب في دراسـة النحو، ويبدو أنّ كثيرًا من الدّراسـين المحدثين قد أُعجبوا بهذه الطريقة، وسعوا إلى تطبيقها بمباحث مستقلة؛ إلى أنْ اتّسمت بعض تلك الدّراسات بالفوضى، والمبالغة في تطبيق التوكيد على كل مفصل من مفاصل العربيّة، فعند حديث بعضهم عن الأدوات أخذ يستعرض جميع معاني الأداة ووظائفها في الجملة العربيّة، ثم يعرّج على ذكر وظيفة التوكيد، ومن ذلك حديثه عن التوكيد بالنواسـخ (إنّ، كأنّ، لكنّ)، فقال: "النواسـخ مصـطلحٌ وضـعه النحاة للحروف والأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، سواء أكان ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر كـ (كان وأخواتها) أو ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، كـ (إنّ وأخواتها)، أو ما ينصبهما... فالنسخُ في اللغة يعني عدة أمور... أمّا النسخ في اصطلاح النحاة، فهو: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، وهو ثلاثة أنواع... إنّ، أنّ، وكأنّ، ولكنّ: هذه الحروف تُسـمى النواسـخ في مصـطلح النحاة، وهي حروف ولكنّها تعمل عمل الفعل..."[٦٤] ثم مضـى الباحث في تبيان طبيعة هذه النواسـخ ومواضـع كسـر همزة إنّ وفتحها إلى أنْ انتهى إلى ذكر وظيفتها في التوكيد ذكرًا سـريعًا، وكأنّه نقل بحث النواسـخ بكامله إلى مبحث التوكيد، ولم يُغفل النحاة والبلاغيون الحديث عن إفادة هذه الأدوات معنى التوكيد، بل إنّ إفادة (إنّ) معنى التوكيد مقدّم في الذكر عند ابن هشـام على عملها، قال: "إنّ –المكسـورة المشـدّدة– على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصـب الاسـم وترفع الخبر"[٦٥] فلمَ ننقل ما كتبوه من موضـعه إلى مبحث التوكيد! أمّا الدكتورة انتصار الشرع فكان حديثها عن الأدوات في دراستها التطبيقية لـ (دلالة أسلوب التوكيد في سورة الزخرف) أكثر اختصـارًا، ومع ذلك قدّمت الحديث عن عمل هذه الأدوات على معناها، فقالت في (إنّ وأنّ): "وهما من الحروف المشـبهة بالفعل، فتدخلان على الجملة الاسمية، فتنصبان المبتدأ اسمًا لهما، وترفعان الخبر لهما، وهما لتوكيد النسبة؛ أي: نسبة الاسم إلى الخبر، ونفي الشـك عنهما والإنكار لهما، وكذلك هما من الحروف التي يقتصـر معناها على التوكيد، أي: يؤكدان مضـمون الجملة ويحقّقانه"[٦٦] ومن العجب جعل بعض الدارسين (سوف) مفيدةً للتوكيد حملًا على أختها (السين)[٦٧]؛ إذ نقل ابنُ هشام عن الزمخشري إفادة (السـين) التوكيد، ولكنّ ذلك مرتبط بدخولها على فعل محبوب أو مكروه، قال: "وزعم الزمخشـري أنّها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنّه واقعٌ لا محالة، ولم أر من فهم وجه ذلك، ووجههُ أنّها تفيد الوعد بحصـول الفعل؛ فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه"[٦٨] أمّا (سـوف) فلم يرد إفادتها التوكيد عن السَّـلف، ومع ذلك ضـمّها بعض المحدثين

[٦٣] يُنظر: الأنطاكي، محمد (١٩٦٩)، من الصفحة: ٢٦٤ إلى الصفحة: ٢٧٣.

[٦٤] يُنظر: سر الختم، عصام الدين (٢٠٠٤)، ص: ٨٥-٨٦-٨٧. ويُنظر: آدم، علي (٢٠٠٦)، ص: ١١٦.

[٦٥] الأنصاري، ابن هشام (٢٠٠٠)، ٢٢٧/١.

[٦٦] الشرع، انتصار (٢٠١٦)، ص: ٧١٩.

[٦٧] يُنظر: الشرع، انتصار (٢٠١٦)، ص: ٧٢٤.

[٦٨] الأنصاري، ابن هشام (٢٠٠٠)، ٢٤٥/٢.

إلى أختها في إفادة هذا المعنى، إذ جاء في كتاب (دراسة وظيفيّة لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم): "سوف: وتعرف هذه الأداة في النحو العربيّ انطلاقًا من معناها (التسويف والتنفيس)... وهي تختص بالفعل المضارع وتخلّصه للاستقبال كالسين... (وسوف يفعل)؛ لأنّها بمنزلة السين في قولك (سيفعل). وتدخل هذه السين على الأفعال، وإنّما هي إثبات لقوله (لن يفعل) فأشبهت (سوف) السين في أنّه لا يفصل بينها وبين الفعل"[٦٩] ودليل الباحثة على معنى التوكيد في (سوف) أنّها ضد نفي المستقبل المفهوم من (لن) في قولهم: (لن يفعلَ)، وبالتالي فمعناها توكيد المستقبل، وهذا الكلام محشوّ بالافتراض والتأويل وتحميل الكلام ما لا يحتمله؛ لإثبات معنى التوكيد في كل ما يعرض لنا من الكلام، ثم إنّ الباحثة نفسها ذكرت أنّ (لام الابتداء والتوكيد) تدخل على (سوف) بخلاف (السين)[٧٠] فكيف اجتمعت أداتان تفيدان معنًى واحدًا، ودخلت إحداهما على الأخرى! وهذا ممتنع في نظام العربيّة[٧١]. ومن الشَّطط في التأويل لحشر ما يستطيع الباحث حشره تحت مبحث التوكيد: عدُّ بعضهم (لن) مفيدةً له "وإذا كانت (لا) تستعمل في المظنون حصوله بخلاف (لن) فإنّها تستعمل في المشكوك حصوله، ومن ثم كان النفيُ بـ (لن) آكد"[٧٢] وحاولت الباحثة تطويع قول سيبويه في (لن) ليخدم غرض التوكيد الذي ألصقته بها، فقالت: "وفي هذا السياق يعالج سيبويه دلالة التأكيد في النفي بـ (لن) مقابل النفي بغيرها، ففي نحو: (هو يفعل)، ولم يكن الفعل واقعًا فنفيُه: (لا يفعلُ)... وإذا قال (سوف يفعل) فإنّ نفيه: (لن يفعل)"[٧٣] وكلام سيبويه لا يحتمل ما حمّلته إياه الباحثة؛ إذ كلامه في نفي الفعل، وأنّ (لا) تستعمل لنفي صيغة المضارع الحاضر، في مقابل (لن) التي تنفي المضارع في المستقبل. لقد شطَّ بعض المُحدثين في جعل (التوكيد) مركز الدراسات اللغوية، فالفروع التي تندرج تحت أي باب نحويّ بعضُها آكد من بعض، ومن ذلك: (لمّا) الجازمة مفيدةٌ للتوكيد، وسبب ذلك "كونها أكثر لصوقًا بالحال من (لم) الدالة في غالب الأمر على الانقطاع في الماضي"[٧٤] بل إنّ بعضهم حشر بعض الأدوات تحت باب التوكيد من دون تبيان أثرها في التوكيد، مثل (كأنّ) واكتفوا بالحديث عن طبيعتها، ووجوهها[٧٥]؛ إذ اتّفق النحاة على إفادتها معنى التشبيه، ثم الشكّ والظن، واختلفوا في إفادتها معنى التحقيق وعارضوه[٧٦]. وقد سيطر التوكيد سيطرةً واسعة على تفكير بعض المشتغلين فيه، وسعت محاولاتهم إلى الإحاطة به، وتلمُّس أوجهه وأشكاله إلى إدخاله في جميع أبواب النحو العربيّ، فمن خلاله يقارَن بين تفريعات الباب الواحد، ويُبحث عن أكثرها تأكيدًا فيه، وهو في التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والقصر، والتشبيه، بل والحذف أيضًا؛ إذ رأوا أنّ في الحذف فائدة (وهذا ما لا نعارضه)، وفي التوكيد فائدة، فدرسوا الحذف تحت مبحث التوكيد[٧٧]، وهو في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

---

[٦٩] عبيزة، عائشة (٢٠٠٨)، ص: ١٤٥.

[٧٠] السابق، ص: ١٤٥.

[٧١] يُنظر: السيوطي، جلال الدين (د. ت)، ٣٩٣/١.

[٧٢] عبيزة، عائشة (٢٠٠٨)، ص: ١٢٢.

[٧٣] السابق، ص: ١٤٠. والاقتباس لم ينقل بنصّه في كتاب سيبويه، فأصلحته، يُنظر: سيبويه، أبو بشر (١٩٨٨)، ١١٧/٣.

[٧٤] عبيزة، عائشة (٢٠٠٨)، ص: ١٤٦.

[٧٥] السابق، ص: ١٤٦.

[٧٦] يُنظر: الأنصاري، ابن هشام (٢٠٠٠)، ٦٦/٣.

[٧٧] عبيزة، عائشة (٢٠٠٨)، ص: ٢١٥.

إنّ احتمال التوكيد معاني الوقوع والتحقق والقوّة وتثبيت المعنى في ذهن السـامع جعله ظاهرةً تكاد تشـمل النحو العربيّ بأكمله، ولكنّ أثره في بنية الجملة ونظامها يتبع المعنى الأصـلي لما وقع فيه وعمله؛ لذلك درس بعض الباحثين طبيعة ما يدخل فيه التوكيد قبل ذكرهم وظيفته التوكيدية ثم نقلوه من بابه إلى مبحث التوكيد.

وقد وجدنا أنّ كبار اللغويين العرب مثل المخزومي والأنطاكي قد أحالوا إلى كتب المعاني وكتب الأدوات عند تعرّضـهم للتوكيد، إضافةً إلى ذكرهم أنّ النحاة لم يغفلوا عن معنى التوكيد ودرسوه في ثنايا أبحاثهم اللغوية، ولكنّهم لم يجمعوا كل ما له علاقة بالتوكيد في باب واحد، ويأمل الباحثُ أنْ يكون قد ظهر للقارئ سـبب عدم إقدام النحاة على جمع سـائر صـور التوكيد في باب واحدٍ مع إشاراتهم إليه في ثنايا أبحاثهم، إذ يبدو أنّ تقييده أكبر من أنْ يُحاط به.

أثر المقولات النحويّة في دراسة النحو:

إنّ أغلب المقولات النحوية التي دُرست تلحق بقسم الصرف[٧٨]، أي بالكلمةِ المفردةِ وإدراجِها تحت قسم بعينه مثل طرح مقولة الجنس (التذكير والتأنيث)، فعند الحديث عن هذه المقولة عند الأنطاكي[٧٩] لم يتحدّث عن أثر التذكير والتأنيث في تركيب الجملة، إنّما تحدّث عنهما بصـفتهما قسـمًا من الأسـماء المفردة، فقال مثلًا: "من مظاهر التناقض بين مقولة الجنس النحوي وبين منطق العقل والواقع، أنّنا ننطق كلمات مؤنثة نحويًّا على أشخاص ذكور، وأنّنا ننطق كلمات مذكرة نحويًّا على أشخاص إناث، فكلمات (رحّالة– علّامة– فهّامة) لا نقصد منها إلّا رجالًا، كما أنّ كلمات (ظئر –مرضع –حامل –حائض –طالق) لا نعني بها إلّا النساء..."[٨٠].

وقد أفرد ابنُ السّـرّاج في كتابه (الأصـول) بابًا كاملًا يتحدّث فيه عن المذكر والمؤنّث، ويكاد يجمع فيه جميع أحوالهما، ويشـرح قواعدهما واستخدامهما في الكلام[٨١].

وأفردَ ابن الأنباري كتابًا كاملًا للحديث عن المذكّر والمؤنّث، ولم يقف عند الجانب اللغوي فحسـب عند تناوله هذا الباب، إنّما تحدّث عن الجوانب النحويّة والصرفيّة أيضًا، أي أثر المذكر والمؤنث في تركيب الجملة، وفي مقدّمة محقق الكتاب سردٌ لأهم ما أُلّف في هذا الباب[٨٢].

ولو تتبّعنا بقيّة المقولات التي تحدّث عنها المُحدثون لما وجدنا فيها غير متابعة الغربيّين في دراسـاتهم للغاتهم التي لم تتمتّع بالنضج التي تمتّعت به دراسات علمائنا القدماء اللغوية كما ظهر.

لا شكّ في أنّ جمع جميع صور بعض الأساليب العامّة في الكلام العربيّ فيه فائدةٌ لا تخفى، بشرط ألّا يكون هذا الجمع بديلًا عن المنهج العلميّ الدقيق الذي اتّبعه السَّلف في دراساتهم النحويّة، ولا سيّما أنّ هذه الدّراسات لما تستقر، ولمّا تظهر فائدتها. وفي تناول مبحث التوكيد في هذه الدّراسة إثبات للفوضى والاضطراب في مثل هذه الدّراسات التي ينادي بها كل حين متَّبعٌ للغربيين أو مبتدع لم يدرك غزارة إنتاج أجداده في هذا المجال وعمقه بحجة تيسـير النحو وتقريبه من الأذهان، ورأينا كيف انتهى سـعيهم إلى تيسير النحو بتعقيده، وتحميله ما لا يحتمله جريًا وراء المعنى من دون اعتبار الأصول التي أصّلها السَّلف.

---

[٧٨] وأوضح مثال لذلك، أطروحة (إن سوب لي) التي سبق ذكرها والمعنونة بـ (الفصائل النحويّة في اللغة العربيّة).

[٧٩] نقل الأنطاكي مقولة الجنس كاملةً من كتاب (اللغة) لفندريس، وقد أشار إلى ذلك، يُنظر: الأنطاكي، محمد (١٩٦٩)، ص: ٢٨٠.

[٨٠] الأنطاكي، محمد (١٩٦٩)، ص: ٢٧٧.

[٨١] يُنظر: ابن السّرّاج، أبو بكر (١٩٩٦)، ٢٠٧/٢، وما بعدها.

[٨٢] ابن الأنباري، أبو بكر (١٩٨١)، ٨/١.

ومحمّد الأنطاكي نفسه لم يذكر هذا المنهج في دراسة النحو إلّا من باب إطلاع القارئ على هذا النمط من الدّراسات، وقد ألمح إلى ذلك في ختام حديثه عن التوكيد[٨٣]، وفي مؤلّفه (المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها) الذي تناول فيه النحو العربيّ عمومًا، ونشره بعد كتابه (دراسات في فقه اللغة)[٨٤] وكان في كتابه (المُحيط) محافظًا على منهج السَّلف أكثر منه مُتّبعًا للغربيّين، صرّح بأنّ ترك هذا المنهج في دراسة النحو للبيانيين هو الصواب، قال: "وللإنصاف نقول: إن ترك النحاة لهذا المبدأ في الإعراب، وتخلّيهم عنه للبيانيين كان في غاية الصواب؛ إذ ليست مهمة النحويّ دراسة معاني الكلام، بل مهمته تنحصر في بيان العلاقات البنيوية بين أجزاء الكلام، ولا تدخل الجملة في اعتباره إلّا إذا كانت على علاقة بنيوية مع أجزاء أخرى من الكلام"[٨٥].

ومع ذلك لم يهمل الأنطاكي اهتمام النحاة بالمعنى، لكنّه يراه اهتمامًا مقيّدًا بالكشف عن العلاقات بين أجزاء الجملة[٨٦].

ولا شكَّ في أنّ التفريق بين علوم اللغة، ومعرفة الحدود الفاصلة بينها يفيد المتعلِّم؛ ليدرك أنّ عمل أهل البلاغة يأتي بعد عمل أهل النحو، وهذا صنيع العلّامة عبد القاهر الجرجاني: (دلائل الإعجاز) بين أيدينا يعزّز هذا الطَّرح، وسبق الحديث عن براعة الجرجاني في النحو، فعالم البلاغة المُفْلق نحويٌّ قبل كل شيء؛ إذ لا يبدأ عمله إلّا بعد انتهاء عمل النحويّ، وعلماء النّحو لم يهملوا المعاني العامّة للكلام في دراساتهم؛ فهذا الرضيّ يقول في أثر الحرف في الجملة: "وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مُفردًا، كالمعرّف باللام، والمنكَّر بتنوين التنكير، وقد يكون جملةً، كما في: هل زيدٌ قائم؟ لأنّ الاستفهام معنًى في الجملة، إذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذا النفي في: ما قام زيد، إذ قيام زيد منفي؛ فالحرف مُوجِدٌ لمعناه في لفظ غيره"[٨٧].

وعليه إنّ تركيز نحاتنا على العلاقات البنوية بين عناصر الجملة لا يعني إهمالهم المعنى؛ فسيبويه يجعل المعنى حَكَمًا على الجُملة من حيث استقامتها وإحالتها[٨٨]، وسبقت الإشارة إلى اتّخاذه المعنى وسيلةً للكشف عن حقيقة الجملة وأثرها في ثنايا هذا البحث.

نتائج البحث ومقترحاته:

انتهى البحث إلى النتائج الآتية:

- عدم اتّفاق المُحدثين على تسمية مصطلح واحدٍ لدراسة النحو عن طريق المقولات النحويّة، وسار البحث على هذه التّسمية: (المقولات النحوية) متّبعًا مذهب الأنطاكي.
- إنّ بعض من سعوا إلى دراسة النحو عن طريق المقولات حاولوا إعادة تقسيمه على أسس جديدة، وحاولوا إدخال مصطلحات إلى لغتنا العربيّة لم يتّفق الغربيّون على معانيها اتّفاقًا تامًّا، مثل مصطلح المورفيم، وهذا الشرط غيرُ مُلزم؛ فالأنطاكي لم يعتمد على المصطلحات الغربيّة عند دراسته مقولة التوكيد.
- إنّ دراسة معاني الكلام العامّة ليست شيئًا جديدًا، وقد تعرّض لها بعض النّحاة وأدركوا أهميّتها في دراساتهم اللغوية.

---

[٨٣] يُنظر: الأنطاكي، محمد (١٩٦٩)، ص: ٢٧٣.

[٨٤] ألّفه سنة ١٩٧١م كما في ذيل تقديمه للكتاب، يُنظر: الأنطاكي، محمّد (١٩٧١)، ص: ٧. وأشار إلى كتابه (الوجيز) الذي سماه (دراسات في فقه اللغة) في طبعات تالية في أكثر من موضع من كتابه (المحيط)، يُنظر: الأنطاكي، محمد (١٩٧١)، ١/٤٠، ٥٧.

[٨٥] الأنطاكي، محمّد (١٩٧١)، ٣/٣٢١.

[٨٦] السابق، ٢/٣٢٢.

[٨٧] الاستراباذي، رضي الدين (١٩٩٦)، ١/٣٦.

[٨٨] سيبويه، أبو بشر (١٩٨٨)، ١/٢٥.

- اتّسمت بعض دراسات المُحدثين التي تناولت ظاهرة التوكيد بالفوضى؛ وذلك لمحاولتهم حشر كل ما يُظنُّ فيه التوكيد تحت هذه الظاهرة، ولو أنّ هذه الدّراســـات غُربلت، واتُّفق على ما يمكن إدخاله خالصًـــا في هذا الباب لكان ذلك أنفع في دراســـاتهم، ولتخلّصت بعض تلك الدّراسات من المبالغة في تأويل الكلام وتحميله ما لا يحتمله.
- لم يهمل علماؤنا الأُوَل ما للتوكيد من أهمية في فهم الجمل، ولم يَغْفلوا عن أثره في الخطاب والمخاطَب، ولكنّ منهجهم الذي اتَّسم بالضبط والإتقان وحسن تقسيم الكلام على أبواب العربيّة اقتضى الإشارة إلى مختلف صور التوكيد في الكلام العربيّ، لكنْ من دون تقييد التوكيد بجميع صوره في باب واحد؛ لإدراكهم أنّه أوسع من أنْ يُحاط به، وفي صنيعهم ما يجنّبه الآراء الشخصية والفهم الفرديّ لكل صورة من صوره.

الخاتمة:

إنّ ما جاء به اللغويون العرب المتقدّمون في كثيرٍ من المباحث التي تعرّض لها اللغويون الغربيّون بأَخَرة كان أشمل وأوضح وألصق بطبيعة الدراسات اللغوية التي ما زالت في طور النضـج عند الغربيّين، حيث لم تستقر دراساتهم بله مصطلحاتهم التي استخدموها في تلك الدراســات، وفي دراســة مبحث التوكيد عند المُحدثين، والتَّطرق إلى الفوضـــى الناتجة عن محاولة حشــر كل ما يُظنُّ فيه التوكيد تحت هذه المقولة بناءً على الآراء الفردية والفهم الخاص تعقيدٌ للدرس النحوي لا تيســـير له، وربّما لو اتّفق الباحثون على وضع خطوط عريضةٍ لكل أسلوب من الأساليب العامّة في العربيّة يضمها كتابٌ واضحُ القَسَمات لكان ذلك أنفع في دراسة العربيّة، على ألّا يكون هذا الكتاب بديلًا لمنهج السَّـلف في دراســة العربيّة، وإنّما مكمّلًا ورديفًا، ويضــم ما اتّفق النحاة والبلاغيون عليه من معانٍ لهذه الأساليب.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (٥٠١١٠٠٠٢٠٥٩٥).

المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم.
٢. ابن الأنباري، أبو بكر: المُذكَّر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١م.
٣. ابن السّرّاج، أبو بكر: الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٦م.
٤. ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، د. ت.
٥. الاستراباذي، رضي الدين: شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريوس، بنغازي، الطبعة: الثانية، ١٩٩٦م.
٦. الأنصاري، ابن هشام: مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.
٧. الأنطاكي، محمّد:
-دراسات في فقه اللغة، دار الشرق العربيّ، بيروت، الطبعة: الرابعة.
-المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة.
٨. بشر، كمال: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٩. الجرجاني، عبد القاهر:
- الجُمَل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
-العوامل المئة، تحقيق: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج، المملكة العربيّة السعودية-جدّة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.
١٠. حسّان، تمّام:
-اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة: ١٩٩٤م.
-مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، طبعة: ١٩٩٠م.
١١. الخطيب القزويني، جلال الدين: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٣م.
١٢. روبنز، ر. هـ: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة: د. أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٧م.
١٣. السعران، محمود: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، دار النهضة العربيّة، بيروت، د.ت.
١٤. السّكاكي، أبو يعقوب: مفتاح العلوم، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.
١٥. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٨م.
١٦. السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.
١٧. عبّاس، فضل حسن: البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان، إربد، الطبعة: الرابعة، ١٩٩٧م.
١٨. فندريس، ج.: اللغة، تعريب: عبد الرحمن الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.
١٩. قدور، أحمد: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٨م.

٢٠. ماييه، أنطوان: علم اللسان، ترجمة: محمد مندور، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥م.
٢١. المخزومي، مهدي: في النحو العربيّ، دار الرائد العربي، بيروت –لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٨٦م.
٢٢. مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
٢٣. مطلوب، أحمد: عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٣.

الرسائل العلمية والأبحاث:

١–آدم، علي السماني: أدوات التوكيد في المعلقات السبع (دراسة نحوية دلاليّة تطبيقيّة)، رسالة ماجستير، إشراف: حسن بن عوف، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربيّة، قسم الدراسات النحويّة واللغوية، ٢٠٠٦م.
٢–سر الختم، عصام الدين: أساليب التوكيد في صحيح مسلم (دراسة نحويّة، تطبيقيّة، تحليليّة)، رسالة ماجستير، إشراف: عبد الجبار بلال منير، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربيّ، قسم الدراسات النحويّة واللغويّة، ٢٠٠٤م.
٣–الشرع، انتصار: دلالة أسلوب التوكيد في سورة الزخرف، مجلة كلية التربيّة الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد/٢٩، ٢٠١٦م.
٤–عبيزة، عائشة: دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، إشراف: السعيد هادف، الجزائر، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٨م.
٥–قداره، فخر: التوكيد في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، إشراف: طه الزيني، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربيّة، الدراسات العليا –قسم اللغويات، ١٩٧٨م.
٦–كمبيجو، عبد الله: التوكيد في القرآن الكريم (دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة بنها، العدد/٢٤، ٢٠١١م.
٧–لي، إن سوب: الفصائل النحويّة في اللغة العربيّة، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربيّة، كليّة الدراسات العليّا، الجامعة الأردنية، الأردن. ١٩٩٨م.